قالا إنها ستساهم في سحق الطبقة المتوسطة

نائبان : الوثيقة الاقتصادية تمس جيوب المواطنين .. وسنتصدى لها

■ العدساني : هناك العديد من المستندات الرسمية التي تؤكد أن «المالية» أرسلت كتابًا لـ «الكهرباء» لدراسة رفع الرسوم

■ الطبطبائي : كنت مع تجديد الثقة في الوزير ولكنني الآن مع طرحها بالشيتان

رياض العدساني

عمر الطبطبائي

أثار استجواب وزير المالية براك الشيتان ، وتوقيع 10 نواب على ورقة طرح الثقة بالوزير ردود فعل مختلفة بين النواب بين مؤيد ومعارض ، وكان من بين المؤيدين لطرح الثقة النائبين رياض العدساني والنائب عمر الطبطبائي .

في هذا الإطار قال النائب رياض العدساني إن محاور استجواب وزير المالية براك الشيتان سبق أن استجوب بشأنها الوزير السابق د. نايف الحجرف وما طرأ عليها من تغييرات تتعلق بالوثيقة الاقتصادية وقضية الصندوق الماليزي، مجددًا رفضه المساس بجيوب المواطنين من خلال هذه الوثيقة.

وأوضح العدساني في تصريح بمجلس الأمة امس أن "محاور الاستجواب الذي تم تقديمه للحجرف تضمنت الاستبدال الربوي الذي لم يتم معالجته حتى الآن والديون المستحقة وحسابات العهد والاحتياطي العام والأرباح المحتجزة وصندوق الموانئ ومدير التأمينات الاجتماعيه الأسبق"، مؤكدًا أن "جميعها تم إدراجها في استجواب الشيتان إضافة إلى الوثيقة الاقتصادية والصندوق الماليزي".

واعتبر أن "من وقف مع استجواب الحجرف من المفترض بديهيًا أن يقف مع استجواب الشيتان" مستغربًا الاتهامات الموجهة له بالتعسف في استخدام السلطة".

وقال العدساني إنه وفقًا للمادة 100 من الدستور فإنه يحق محاسبة الوزير، حال وجود إخفاقات، كما يحق مساءلة سمو رئيس الوزراء، مؤكدًا أن ما استجد على استجواب الوزير الحالي هو الوثيقة الاقتصادية التي قدمت بالفعل في حين أن الحجرف اكتفى بتصريحات عن فرض ضرائب.

وأكد العدساني أن الوثيقة بها مساس مباشر بجيوب المواطنين، مجددًا رفضه هذا الأمر جملة وتفصيلا، مستغربًا حديث بعض النواب عن أن الوزير لا يساءل عن الوثيقة الاقتصادية، مؤكدًا أن وزير المالية هو المسؤول عن السياسة المالية والحساب الختامي وكيفية إعداد الميزانيه والمراقبه عليها.

وأشار إلى أن "هناك العديد من المستندات الرسمية التي تؤكد بأن وزارة المالية أرسلت كتابًا لوزارة الكهرباء لدراسة رفع الرسوم، وأن وزارة المالية هي من تعد الدراسة وترفعها للجهات الحكومية".

وقال العدساني "هناك إخفاقات متتالية لوزير المالية الحالي منها عدم امتلاك رؤية اقتصادية واللجوء إلى الدين العام، إضافة إلى التجاوزات المالية والإدارية في الجهات التابعة له".

من جهته أكد النائب عمر الطبطبائي عدم قبوله تمرير الوثيقة الاقتصادية لأثرها السلبي على المواطن واحتوائها عددا من البنود التي تساهم في سحق الطبقة المتوسطة.

وقال الطبطبائي في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إن موقفه في الاستجواب الأول الموجه من النائب رياض العدساني إلى وزير المالية براك الشيتان كان مع تجديد الثقة في الوزير، ولكنه الآن مع طرح الثقة بالوزير.

وأضاف أنه تفاجأ في الاستجواب الأول بالوثيقة الاقتصادية، التي قال الوزير إنها للدراسات فقط، وتبين بعد ذلك عدم صحة هذا الكلام وأن مواد ونقاط الوثيقة الاقتصادية ذهبت لجهات الاختصاص ودخلت في حيز التنفيذ.

وبين أن الوثيقة تتضمن زيادات في سعر البنزين وتقليلا للتوظيف وخصم ٥٠ دينارا من كارت عافية للمتقاعدين ورفع معدل الابتعاث إضافة الى الخصخصة والضرائب.

وأكد عدم صحة القول بأن هذه البنود بحاجة إلى موافقة مجلس الأمة، موضحا أن ما يحتاجه المجلس من هذه النقاط بندان هما الخصخصة والضرائب أما باقي البنود فتخرج بقرارات حكومية كما حدث في المجلس الماضي عندما تم رفع البنزين وحل المجلس على اثرها.

وأكد الطبطبائي ثبات موقفه وعدم قبوله بهذه الوثيقة، مضيفاً أنه سبق أن دعم الوزير، ولكن الوزير خذله فيما يخص زيادة نسبة التمثيل الحكومي في بيت التمويل حيث لم يقدم اسماء عند فتح باب الترشح، والآن أصبح بيت التمويل تحت سيطرة القطاع الخاص.

وأشار إلى أن الوزير أرسل كتابا من وزارة المالية إلى وزارة الكهرباء لدراسة زيادة أسعار الكهرباء وكتابا آخر إلى التعليم العالي من أجل رفع معدل الابتعاث.

وأكد الطبطبائي أنه فور انتهاء دور الانعقاد لمجلس الأمة سوف ترتفع تعرفة البنزين، متسائلاً كيف يسمح لهذه الوثيقة بأن تمر؟

ورأى أن الوقوف مع الوزير حيال هذا الأمر هو بمثابة ضوء أخضر لتمرير الوثيقة التي ستؤثر على المواطن سلبيا وستتسبب في دمار البيت الكويتي.

ولفت إلى أنه سبق أن اتهم في استجواب وزيرة الاسكان السابقة بأنه يمتلك شركات، والآن حينما تسلمت الوزيرة رنا الفارس حقيبة الوزارة تبين أن ما أثاره في الاستجواب كان صحيحا.

وقال إن الحكومة تتحجج بعدم توافر السيولة لدفع الرواتب، مؤكدا أن المواطن لا يستطيع تحمل سوء الادارة الحكومية.

وأوضح أن الوثيقة تحتوي على زيادة الرسوم ووضع سقف لدعم العمالة وتقليل نسبة التوظيف في القطاع العام وإقرار الضريبة والاتجاه للخصخصة وتقليل الابتعاث وتغيير المكافأة والنقل للطلبة، وهي بمثابة دمار للمواطن.

ورأى أن من وقع على ورقة طرح الثقة وضع اسمه في التاريخ بأنه وقف ضد الوثيقة، مضيفا أن تقييم الاستجوابات أصبح يتم بشخصانية.

من جانب آخر وفيما يخص القطاع النفطي ولجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والترقيات بمؤسسة البترول قال الطبطبائي إنه والنائب عبدالوهاب البابطين لم ينضما إلى تلك اللجنة وآثرا أن يكونا محايدين.

وأضاف أن تقرير اللجنة ثبت كل ما ورد في صحيفة استجوابنا لوزير النفط، معتبراً أن قيادة القطاع النفطي خذلته خاصة أن النهج لم يتغير .

وأكد الطبطبائي أن القطاع النفطي هو الشريان الوحيد للكويت وهو قطاع ولاد وهناك جيل قادم من الكفاءات يجب أن يقود هذا القطاع الحيوي إلا أنهم ظلموا من قبل القيادات الحالية.

وفي ختام تصريحه وجه الطبطبائي الشكر إلى أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية على ما قدموه في تقريرهم الذي أثبت صحة استجوابه لوزير النفط الأسبق.

الفضالة يطالب بسرعة إنجاز تعديل قانون المهن الطبية و«نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص»

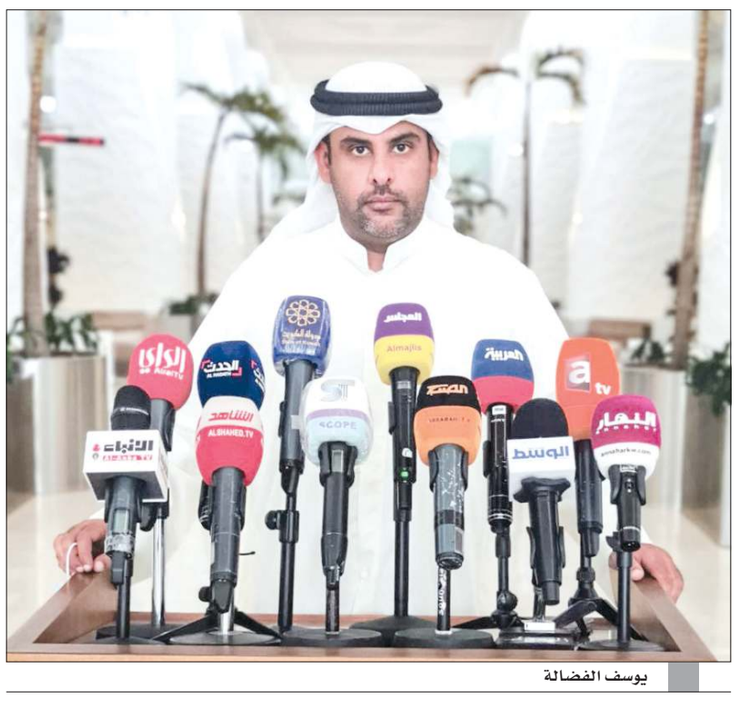
يوسف الفضالة

طالب النائب يوسف الفضالة لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بسرعة إنجاز تعديل قانون المهن الطبية، بما يسمح بالولاية الصحية للزوجة والأخت والبنت على المريض فاقد الإرادة، حتى يتسنى للمجلس إقراره في الجلسة المقبلة.

وقال الفضالة في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن تعديل قانون المهن الطبية سيتم مناقشته في اللجنة الصحية الأسبوع المقبل بحسب ما تعهد مقرر اللجنة، متمنيًا أن يتم إنجاز القانون في الجلسة المقبلة حتى يتم استكمال النقص التشريعي في هذا الجانب.

وأضاف أن جلسة مجلس الأمة أمس شهدت إقرار 6 قوانين مهمة من بينها قانون الولاية الصحية للمرأة، موضحًا أن هذا القانون ينقسم إلى شقين الشق الأول الخاص بتعديل قانون الجزاء بما يحقق الولاية الصحية للأم في حال إجراء العمليات الجراحية وهو ما تم في جلسة أمس، والشق الثاني هو المتعلق بتعديل قانون المهن الطبية لإضافة الزوجة والأخت والبنت لتشملهن الولاية الصحية أيضا.

وأفاد بأن الجلسة شهدت أيضًا التصويت على إحالة تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والترقيات بمؤسسة البترول إلى الحكومة بما تضمنه من توصيات، وكذلك تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قضية الصندوق الماليزي.

وأضاف " كما شهدت الجلسة إقرار قانون قوة الإطفاء الذي يعد حقًا أساسيًا لرجال الإطفاء، إضافة إلى إقرار تعديل قانون الإيجار بما يساعد ضمن حزمة من التشريعات في حل المشاكل التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا".

وأعرب الفضالة عن أسفه بسبب التعنت الحكومي الذي حال دون إقرار تعديل قانون معالجة آثار جائحة كورونا على القطاع الخاص، مبينا أن عدم موافقة الحكومة على استثناء العمالة الوطنية في القطاع الخاص من القانون اضطر النواب إلى رد القانون.

وأفاد بأن الجلسة شهدت أيضا إقرار قانون حق الإطلاع في المداولتين الأولى والثانية، والمداولة الأولى لقانون الحماية من العنف الأسري .

وأعرب الفضالة عن تطلعه إلى إقرار المزيد من القوانين في الجلسة المقبلة، لا سيما المداولة الثانية لقانون نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص الذي تقدم هو وعدد من النواب بطلب لاستعجاله، مؤكدًا أن رئيس مجلس الأمة اطلع على الطلب وسيكون على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

عسكر: قانون الإطفاء لا يحمل أي صفة عسكرية ويقدم مزايا ورعاية صحية لمنتسبي الإدارة

عسكر العنزي

أكد رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي مدنية قانون قوة الإطفاء، مبينا أنه لا يحمل أي صفة عسكرية ويقدم خدمات ورعاية صحية لرجال الإطفاء تقديرا لدورهم الحيوي والمهم وتضحياتهم في الحفاظ على الأموال والممتلكات العامة والخاصة.

وأوضح عسكر في تصريح صحفي أن القانون الجديد جاء من اقتراح بقانون مقدم منه وزملاء آخرين ويهدف إلى إنشاء مستشفى خاص لرجال الاطفاء، مضيفا أن الحكومة قدمت أيضا مشروعا بقانون يضم مزايا للإطفائيين وتم التوصل إلى قانون يرضي جميع الأطراف.

وأضاف عسكر أن القانون يؤكد حق عضو قوة الإطفاء في اللجوء إلى القضاء وحق الترشح والانتخاب وحق الكتابة في الصحف أو النشر بأي وسائل إعلامية من دون الحصول على إذن من جهة العمل.

وبين عسكر أن القانون ينص على إنشاء مستشفى طبي متكامل لرعاية رجال الاطفاء وأسرهم حتى الدرجة الأولى حتى بعد التقاعد ويضم المستشفى معمل تحاليل طبية.وبين أن القانون يتضمن إنشاء كلية الاطفاء العام وتحقيق الضبطية القضائية لعضو قوة الإطفاء وتغليظ العقوبات على مخالفي لائحة السلامة والوقاية من الحريق .

وقال عسكر إن إقرار قوانين حق الاطلاع والايجارات والولاية الصحية للأم وقوة الإطفاء العام خلال جلسة مجلس الأمة أمس يعد إنجازا يحسب للمجلس والحكومة معا، متمنيا استمرار هذا التعاون بين السلطتين في بقية القوانين خاصة الشعبية التي تخص الزيادات المالية للتخفيف من معاناة المواطنين. وتقدم عسكر بالشكر إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد على توجيهاته للحكومة بتمرير القوانين لتخفيف العبء على المواطنين.

وأضاف عسكر: «كما نشكر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب خصوصا اللجان المختصة بالمجلس لما بذلوه من جهد لإعداد وصياغة القوانين التي أقرها المجلس للتخفيف عن كاهل المواطنين».

الشاهين لمنح الجمعيات التعاونية دعم عمالة إضافيا لمدة 6 أشهر أسوة بالشركات

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة لمنح الجمعيات التعاونية دعم عمالة وطنية إضافيا لمدة 6 أشهر أسوة بالشركات التجارية المتضررة، وذلك دعما للقطاع التعاوني والعمالة الوطنية وتقديرا لجهودهم التطوعية المتميزة أثناء أزمة «كورونا» الراهنة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

يُعد القطاع التعاوني من القطاعات المهمة في مناطق الكويت، لما حققته الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من نجاح في تأدية رسالتها من حيث توفير السلع والخدمات وانتشار أسواق الجمعيات وفروعها في دولة الكويت.

ولما كان للجمعيات التعاونية دور كبير خلال الأزمات التي مرت بها البلاد، شكلت الجمعيات التعاونية عاملاً أساسياً مهماً لتأمين الغذاء وكل السلع للمواطن والمقيم، ولا يخفى على أحد الدور الوطني الكبير الذي قام به المتطوعون من المواطنين من الجنسين، والذي ظهر جلياً في الأزمات والكوارث، وآخرها جائحة فيروس كورونا الجديد (كوفيد 19). ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها هذا القطاع الحيوي والمهم، ولتشجيع وجذب العمالة الوطنية للعمل في هذا القطاع، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: « منح الجمعيات التعاونية رواتب إضافية – لمدة ستة أشهر – عن الكويتيين العاملين بها، أسوة بما تم صرفه للشركات التجارية عن الكويتيين المسجلين في الباب الثالث من العمالة الوطنية بالقطاع الخاص».

أسامة الشاهين

عبد الله الكندري لإضافة مرض الثلاسيميا المزمن إلى «عافية»

أعلن النائب عبد الله الكندري أنه تقدم باقتراح برغبة لإضافة مرض الثلاسيميا المزمن إلى وثيقة التأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين (عافية).

ونص الاقتراح على ما يلي:

جاءت التغطيات بالوثيقة التأمينية المشمولة للتأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين لتشمل الأمراض المزمنة دون إدراج مرض « الثلاسيميا – Thalassemia «ضمن هذه الفئة كما شملت بنود صرف الأدوية للأمراض المزمنة بإمكانية حصول المؤمن عليه على أدويته دوريًا بزيارة الصيدلية دون مراجعة الطبيب في كل مرة عن طريق تعبئة نموذج أدوية الأمراض المزمنة وإرساله للشركة.

ولما كان مرض « الثلاسيميا « من الفئات المشمولة ضمن الأمراض المزمنة وفق المقاييس الطبية التي تراعي في شمولية التأمين الصحي، ونظرًا لما تعاني هذه الفئة خاصة مع انتشار مرض كورونا واحتياجاتهم للرعاية الخاصة.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «إضافة مرض الثلاسيميا المزمن إلى وثيقة التأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين عافية «.

عبدالله الكندري